

اللجان الدائمة تبحث موضوعات الدورة المستأنفة

الدقباسي: البرلمان العربي يناقش دعم مطالب الشعوب العربية نحو الحرية والإصلاح



علي الدقباسي

مناقشة الموضوعات الخاصة بالجهود العربية حول استراتيجية الأمن القومي

عقدت اللجان الدائمة للبرلمان العربي اجتماعات بمقر جامعة الدول العربية كل منها على حدة لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعمالها وإعداد تقارير بشأنها لرفعها الى الدورة العادية الأولى «المستأنفة» للبرلمان العربي لعام 2011 اليوم الأحد.

وذكر رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي ان اللجان الدائمة للبرلمان العربي هي لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب.

وقال الدقباسي في تصريح صحفي أمس ان اللجان ستناقش الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها التي سبقها اجتماع لمكتب البرلمان الخميس الماضي، لافتاً الى ان الدورة الجديدة ستناقش التهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي والعمل على دعم مطالب الشعوب العربية في الحرية والإصلاح ورفض انتهاكات حقوق الإنسان.

وأضاف الدقباسي انه في إطار مسؤولياته للبرلمان العربي طلب إدراج تحت بند ما يستجد من أعمال تتضمن تطورات الأوضاع المناهضة في سورية وليبيا واليمن، موضحاً ان البرلمان العربي لا يمكن أن يصمت تجاه أعمال العنف التي تمارس ضد المظاهرات.

وأشار الى ان البرلمان العربي سيبحث سبل معالجة هذه الأوضاع وفق ما نصت عليه وثيقة التطوير والتحديث التي اعتمدها القمة العربية في تونس عام 2004 وفي



مخلد العازمي

مناقشة الموضوعات الخاصة بالجهود العربية حول استراتيجية الأمن القومي

المقدمة منها ترسيخ الديمقراطية وإطلاق الحريات واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بدخول الوطن العربي مرحلة التكامل الاقتصادي.

وأوضح رئيس البرلمان العربي انه من بين الموضوعات التي سيناقشها البرلمان ذلك ما وصلت اليه الجهود العربية حول استراتيجية الأمن القومي العربي في ضوء المستجدات الدولية والأقليمية.

وأشار الى أن ذلك يتضمن احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ومواصلة العمل على حشد الدعم الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والضغط على إسرائيل للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

ولفت الى أن الاستراتيجية تتضمن طرح قضايا الاسرى في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية



مبارك الخرينج

مناقشة الموضوعات الخاصة بالجهود العربية حول استراتيجية الأمن القومي

وفضح ممارسات إسرائيل وإثارة قضية اعتقال عضو المجلس التشريعي الفلسطيني مروان البرغوثي وكل زملائه النواب الأسرى في سجون إسرائيل.

وكشف الدقباسي أن البرلمان «سيناقش أيضاً تطورات الأوضاع في الجولان العربي - السوري المحتل وفي دارفور والصومال والاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت بجمهورية القمر المتحدة».

وأعلن ان الدورة الجديدة للبرلمان ستبحث أيضاً تواصل العلاقات بين البرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والبرلمان الإفريقي فضلاً عن تحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في العالم العربي.

وأشار كذلك الى إعداد مشروع قانون نموذجي عربي لمحاربة جرائم الاتجار في البشر والاتفاقيات الخاصة بحماية الأشخاص المصابين بمرض الإيدز والمتعاشين معه وقضايا الطفل والمرأة والشباب من جانبه، ذكر عضو مجلس الأمة عضو البرلمان العربي

مخلد العازمي ان لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والتي شارك في اجتماعها ناقشت الثورات العربية والعلاقات العربية الإيرانية.

وقال العازمي ان اللجنة قدمت مقترحا بتشكيل وفد من البرلمان العربي لزيارة البرلمان الإيراني للمناقشة والتحاور بهدف التوصل الى حل وتفاهم بشأن القضايا العربية الخلافية خاصة في إيران دولة جارة ومسلمة، ولابد لكل جوار ان يعترف بحقوق الآخر.

ولفت الى ان التدخل الإيراني الآن في الشؤون الداخلية للوطن العربي كان موضوع حديث عدد من النواب العرب في لجنة الشؤون العربية والشباب بالإضافة الى مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل.

كما ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان الموضوعات المتعلقة بهجرة الأدمغة العربية وقضايا الأمن القومي ومؤتمر «الاستثمارات العربية وحمايتها التشريعية والقضائية في البلدان العربية» والمقرر تنظيمه بالتعاون مع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاتحاد العربي للتحكيم في سياق تقرير اللجنة المعنية بهذا الشأن.

وقد شارك النائب مخلد العازمي في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب فيما شارك رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي.

الطاحوس يطالب بإلحاق العسكريين الجامعيين في الجيش بدورات الضباط

قواتنا المسلحة نمار هذه الخطوة بأسرع وقت ممكن.



خالد الطاحوس

بدورات الضباط قد يكون سببا في ابتعادهم عن وزارة الدفاع وهو ما يعني تسرب الكفاءات واصحاب الخبرة عن قواتنا المسلحة التي يجب ان تكون محل اهتمام الجميع.

ووصف الحاق الجامعيين في وزارة الداخلية بدورات الضباط بالخطوة الجيدة، مشيراً الى ان هذه المبادرة تمت بشفاقة بعيداً عن المحسوبية والمجاملات وهو ما نتمناه في وزارة الدفاع ورياسة تخصصات مختلفة من خلالها يمكن العمل على تطوير قدراتنا العسكرية. وأضاف الطاحوس في تصريح صحفي: يجب الا يكون وجود هؤلاء العسكريين في الجيش عائقاً امام تحقيقهم المزيد من التحصيل العلمي والوصول الى ما يطمحون اليه من اهداف تصب في مصلحة الوطن، لافتاً الى ان عدم احاقهم

الوعلان يشيد بجهود السفير الديحاني لإعادة مواطن عالق من سورية إلى الكويت



مبارك الوعلان

وتسهيل عودته سالماً آمناً الى الكويت، وأكد الوعلان ان ما قام به السفير في سورية يعد مثالا يستحق الأشادة والشكر، ليكون نموذجاً يحتذى في خدمة ورعاية المواطنين بالخارج، وقوة حسنة لجميع السفراء والديبلوماسيين الكويتيين المتميزين لدى مختلف بلدان العالم.

من جهة أخرى، أشاد الوعلان بالجهود التي قام بها أيضاً سفيرنا لدى الأردن د.حمد الديحج في هذا الخصوص، وتيسير إجراءات عودة المواطن الكويتي سالمًا الى أرض الوطن.

أشاد النائب مبارك الوعلان بالدور المهم والمسؤول الذي قام به سفيرنا لدى سورية عزيز الديحاني، في إعادة أحد المواطنين العالقين في سورية بسبب الأحداث السياسية والتطورات الأمنية الجارية هناك، وتفن الوعلان في تصريح صحفي اضطلاع السفير الديحاني بمهام رعايته للمواطنين الكويتيين المقيمين داخل سورية، مشيراً الى الجهود الكبيرة التي بذلها، والاتصالات العديدة التي أجراها حتى تم الاطمئنان على المواطن العالق هناك، ومن ثم تأمين

الصراعي يحذر من محاولات خلط الأوراق في استجواب الفهد بإثارة قضايا طائفية

الذي استأجره باثني وعشرين ديناراً ولم يخطئ فيما يخص محور الرياضة، فما الذي يمنعه من صعود المنصة والرد على المحاور أمام الشعب الكويتي وأمام سمو الأمير؟»، معرباً عن أمله بعدم صحة هذه الأخبار وفي أن يعطي الفهد المنصة للرد على المحاور فهناك أمور غامضة ونحوم حولها الشبهات حول أدائه في المحاور المقدمة تتطلب إجابته وتوضيحه للأمة.



عادل الصراعي

جميع الجهات الحكومية غير أنه بالمسؤوليات الدستورية الملقاة على عاتقه ودون البر بالقسم الدستوري الذي أداه، مشدداً «ستكشف لسمو الأمير والشعب الكويتي حقيقة أحمد الفهد وحقيقة وحجم نفوذه والفساد الذي تعدد دفع منه في جهات عديدة بالدولة».

وكشف الصراعي عن معلومات واردة تفيد بدفع الفهد لأن يحذو حذو استجواب سمو رئيس الوزراء عبر حل وسط بإحالة بعض محاور الاستجواب الخاصة بالرياضة والمجلس الأولمبي الآسيوي للجنة التشريعية وصعود الفهد للسرور على مصوري التنمية الإسكان، مبدياً استغرابه من هذا النهج خصوصاً ان الوزير الفهد هو من صرح في أكثر من مناسبة باستعداده لاعتلاء المنصة ومواجهة الاستجوابات أيما كان موضوعها دون اللجوء للمحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو اللجنة القضائية. وتسأل «ما الذي استجد الآن حتى يجنح الفهد لإحالة بعض محاور استجوابه للجنة التشريعية، وإذا كان لم يخطئ فيما يخص محور مقر المجلس الأولمبي الآسيوي

حذر النائب عادل الصراعي من محاولات خثيفة يجري الإعداد لها خلال الأيام المقبلة يخص استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والتنمية الشيخ أحمد الفهد، مشدداً على أن الشعب الكويتي يعي هذه التحركات ولن يتواني في كشف دوافعها ومن يقف وراءها في ظل وجود دولة أحمد الفهد التي تسعى بشكل محموم للدفاع عنه من خلال إشغال السراي العام بقضايا أخرى، مشيراً إلى خطورة اتخاذ هذا المحنى على البلد وجسامته في التغطية على قادة تنمية الفساد في السلطة ممثلاً في دولة أحمد الفهد وهو ما سيتم الكشف عنه خلال الاستجواب.

وأضاف «نؤكد على جاهزيتنا والنائب مرقوق الغانم وتطلعننا للاستجواب لنكشف العديد من الأمور الخافية على الشعب الكويتي ولعل أهمها كيف بساع الفهد الكلام على الناس واستهتر بأحلامهم من خلال خطة التنمية، فبدلاً من الانشغال بتطبيق خطة التنمية وتحويل الطموح إلى واقع نراه انجراف وراء تنمية نفوذ دولة أحمد الفهد التي تعددت لتسع

مادة سابعة

يكون للهيئة مدير عام، ويجوز ان يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم.

مادة ثامنة

يكون للهيئة ميزانية ملحقه يعدها مدير عام الهيئة ويقراها مجلس الإدارة وتسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة، وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول شهر أبريل من كل عام وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر مارس من العام التالي، وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر مارس من السنة المالية التالية.

مادة تاسعة

يعهد للهيئة فور انشائها بإدارة وتشغيل المرافق الخاصة بالثروة الحيوانية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، ويجوز بمرسوم ان يعهد للهيئة بإدارة وتشغيل مرافق أخرى ذات علاقة بقطاع الثروة الحيوانية.

مادة عاشرة

يستمر العمل باللوائح والنظم والقرارات المعمول بها في المرافق التي يعهد للهيئة بإدارتها وتشغيلها الى حين استبدال غيرها بها، كما يستمر العمل بفئات وشروط الدعم لمربي الثروة الحيوانية المعمول بها الى ان تعذر بالزيادة أو النقص بقرار من مجلس الإدارة وفقاً للمادة (6) من هذا القانون.

مادة إحدى عشرة

يلغى القانون رقم 41 لسنة 1988 المشار اليه كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

من مهامها الإشراف على المراعي وحمايتها وإعداد الدراسات والبحوث

نواب يقترحون إنشاء هيئة عامة لشؤون الثروة الحيوانية تابعة لمجلس الوزراء

للمرئيس

4 تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

مادة خامسة

يجتمع مجلس الإدارة دعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، ويضع الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس مجلس الإدارة نظام العمل بالمجلس وقواعد وإجراءات مواعيد اجتماعه.

ولا يكون الاجتماع صحيحاً الا بحضور أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

ويجوز رئيس المجلس القرارات التي يتخذها المجلس الى الوزير المختص خلال اسبوع من تاريخ صدورها، وللوزير حق الاعتراض عليها خلال 15 يوماً من تاريخ إبلاغها اليه وإلا تصبح نافذة.

ويجوز لمجلس الإدارة ان يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم لجنة دائمة أو مؤقتة يعهد اليها بدراسة بعض ما يراه من الموضوعات، كما يجوز ان يعهد الى رئيسه ببعض اختصاصاته وله ان يفوض احد اعضائه في القيام بمهمة محددة.

مادة سادسة

لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة، وله على الأخص:

- 1 رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تنفيذها.
- 2 وضع خطط وبرامج التنمية للثروة الحيوانية والإشراف على تنفيذها.
- 3 اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم المتعلقة بالثروة الحيوانية.
- 4 وضع الأسس والقواعد لتخصيص وتوزيع واستغلال الحظائر الحيوانية واجراءات الحصول عليها وكيفية مراقبتها.
- 5 تحديد فئات الدعم لمربي الثروة الحيوانية وشروط استفقاه وكيفية تقديمه وذلك في نطاق الحدود التي تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء.
- 6 وضع اللوائح المالية والإدارية والفنية التي تنظم عمل الهيئة.
- 7 اقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل

المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة في الحدود اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة والأغراض المرتبطة بها.

8 توطيد العلاقات وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالبحوث المشتركة مع الهيئات ومراكز البحوث التي تزاول أعمالاً مشابهة أو التي لها علاقة بأغراض الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً.

المشاركة في تأسيس المؤسسات الغذائية المتعلقة بالثروة الحيوانية

9 ومنتجاتها كما يجوز شراء وتسويق المنتجات الغذائية المنتجة في الكويت.

10 تقديم الدعم لمربي الثروة الحيوانية من خلال توفير الأعلاف الحيوانية وخاصة الشعير بأسعار مخفضة وثابتة ومحددة وفي متناول الجميع من خلال طرحه بمحلات بيع الأعلاف وبصفة مستمرة طيلة أيام السنة دون توقف، على ان يتم استخدام الدعم المقدم من الدولة من خلال ميزانية الهيئة لتثبيت أسعار الأعلاف المحفظة لمدة ستة مالية كاملة.

11 يجوز للهيئة استيراد الأعلاف من الخارج لتلبية احتياجات مربي الثروة الحيوانية.

دراسة احتياجات مربي الثروة الحيوانية من خلال ميزانية

12 الوافدة اللازمة، بالتعاون مع وزارات الدولة المعنية لتسهيل اجراءات استخدام تلك العمالة والتدريب لها.

دعم المنتجات الحيوانية

13 على ضوء الإنتاج، والمساعدة على تسويق تلك المنتجات والهيئة تقوم في تحديد نوع المنتج الذي تحقق بدعمه.

مادة رابعة

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكّل على الوجه التالي:

- 1 المدير العام للهيئة - رئيساً.
- 2 عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة على ان يكون منهم خمسة على الأقل من مربي الثروة الحيوانية، يعينون بمرسوم مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الوزير المختص.
- 3 يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً



د. ضيف الله الجوريمي

الإشراف على المراعي وحمايتها

والمحافظة عليها بما يكفل حسن

استغلالها وتنميتها

توسيع نطاق المراعي في المناطق الصحراوية ونهيتها

والعمل على استصلاحها وإزالة أي معوقات تحول دون استخدامها للرعي

مادة ثالثة

الغرض من انشاء الهيئة هو القيام بالأعمال المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية وتطويرها وحمايتها، وللهيئة في سبيل تحقيق أغراضها على وجه الخصوص:

1 الإشراف على المراعي وحمايتها والمحافظة عليها بما يكفل حسن استغلالها وتنميتها

2 توسيع نطاق المراعي في المناطق الصحراوية

وتجهيزتها والعمل على استصلاحها وإزالة أي معوقات تحول دون استخدامها للرعي

3 القيام بالدراسات والبحوث وإعداد التقارير وجمع البيانات الإحصائية الخاصة بالثروة الحيوانية

4 تقديم الإرشادات والتوجيهات في مجال الثروة الحيوانية

5 بما يحقق زيادة الإنتاج والاستغلال الأمثل للأماكن.

6 تشجيع تربية الثروة الحيوانية وتسويقها من خلال توزيع الحظائر للأمانة لمربيها وتنظيم أسواق بيعها وتقديم الدعم اللازم لمربيها.

7 تقديم الخدمات في مجال وقاية الثروة الحيوانية من

قدم النائب د.ضيف الله الجوريمي وعدد من النواب اقتراحاً بقانون لإنشاء الهيئة العامة لشؤون الثروة السمكية، وجاءت مواد القانون كالتالي:

مادة أولى

يقصد بالكلمات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها:

الهيئة: الهيئة العامة لشؤون الثروة الحيوانية.

الثروة الحيوانية: الإبل والماعز والأغنام والأبقار والخيول وغيرها من الحيوانات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون الثروة الحيوانية.

مادة ثانية

تنشأ هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى الهيئة العامة لشؤون الثروة الحيوانية ويشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

مادة ثالثة

الغرض من انشاء الهيئة هو القيام بالأعمال المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية وتطويرها وحمايتها، وللهيئة في سبيل تحقيق أغراضها على وجه الخصوص:

1 الإشراف على المراعي وحمايتها والمحافظة عليها بما يكفل حسن استغلالها وتنميتها

2 توسيع نطاق المراعي في المناطق الصحراوية

وتجهيزتها والعمل على استصلاحها وإزالة أي معوقات تحول دون استخدامها للرعي

3 القيام بالدراسات والبحوث وإعداد التقارير وجمع البيانات الإحصائية الخاصة بالثروة الحيوانية

4 تقديم الإرشادات والتوجيهات في مجال الثروة الحيوانية

5 بما يحقق زيادة الإنتاج والاستغلال الأمثل للأماكن.

6 تشجيع تربية الثروة الحيوانية وتسويقها من خلال توزيع الحظائر للأمانة لمربيها وتنظيم أسواق بيعها وتقديم الدعم اللازم لمربيها.

7 تقديم الخدمات في مجال وقاية الثروة الحيوانية من

المحامي حمدان العازمي: الحل في استقالة النواب واختيار برلمان جديد

المفاتيح العالقة او المتعلقة بشرايع التنمية التي أصبحت متوقفة بسبب عدم التوافق بين السطتين التشريعية والتنفيذية، خصوصاً ان الشعب الكويتي وصل الى مرحلة متقدمة من الإحباط وفقدان الثقة في الإنجاز في كل من الحكومة والمجلس بعد ان فقد التعاون بينهما منذ بداية الفصل التشريعي الحالي.

وتسأل المحامي العازمي: لماذا الحساسية من حل البرلمان طالما ان الحل وفق الاسس الدستورية حيث يعاد انتخاب اعضاء البرلمان خلال شهرين من تاريخ الحل؟ فهذه اعرق برلمانات العالم بحل واستقيل البرلمان من تلقاء نفسه حينما تحدث خلافات شديدة او عدم توافق مع الحكومات، حيث تستعرون بالمسؤولية والتسبب في تعطيل مصالح شعوبهم وبلدانهم ومن ثم يجادرون بتقديم استقالاتهم



المحامي حمدان العازمي